الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

استخدام المياه كسلاح في الشرق الأوسط

الدكتورة ندى ظواهري

أستاذة في قسم العلوم السياسية

annd

Arab NGO Network for Development

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلّ إصدار على حقٍّ معيّنٍ وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميّين، وممثّلي الحكومة في كلٍّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقّ فِي المياه. وقد اعدّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّة للدعوة إلى إعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلّف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

http://www.annd.org

يُحظّر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذنٍ خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot für die Welt | Norwegian People's Aid

الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ

استخدام المياه كسلاح في الشرق الأوسط

الدكتورة ندى ظواهري

أستاذة في قسم العلوم السياسية

الدكتورة ندى زواهري أستاذة في قسم العلوم السياسية بجامعة ولاية كليفلاند. تُعنى بدراسة السياسات البيئية والأمن البيئي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويركز برنامجها البحثي الحالي على الأمن المائي في المناطق المتضررة من النزاعات، والتكيف مع تغير المناخ في الشرق الأوسط، ودور المؤسسات في إدارة موارد المياه العابرة للحدود، والاقتصاد السياسي لإدارة المياه. تقدم زواهري استشاراتها بانتظام للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث، لا سيما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، حول السياسات المائية العابرة للحدود والوطنية، والأمن المائي في مناطق النزاع، والتكيف مع تغير المناخ. على مدى العشرين عامًا الماضية، أجرت زواهري بحوثًا ميدانية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ونشرت العديد من المقالات وفصول الكتب، وشاركت في تحرير ثلاثة أعداد خاصة حول إدارة الأنهار العابرة للحدود. وقد نشرت مؤخرًا كتابًا محررًا بعنوان: "دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إدارة الأحواض المائية العابرة للحدود". نُشرت مقالات زواهري في دوريات متخصصة في العلاقات الدولية والسياسة البيئية، مثل مجلة أبحاث السلام، ومجلة الدراسات الدولية الفصلية، ومجلة السياسة الخارجية، ومجلة السياسة البيئية العالمية، ومجلة الاتفاقيات البيئية الدولية. وهي عضو في هيئة تحرير مجلة البيئة والأمن، وسلسلة كتب دراسات في السلام والصراع والتنمية الصادرة عن دار نشر أنثيم برس. وقد أكملت زواهري دراستها للدكتوراه في جامعة فرجينيا.

المحتويات

المقدمة	05
القانون الدولي واستخدام المياه كسلاح	07
استخدام المياه كسلاح في الشرق الأوسط	08
توصيات سياساتية	16
المراجع	18

01

المقدّمة

بحلول العام 2050، سيعيش كامل سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظلّ مستويات مرتفعة للغاية من الإجهاد المائي، فيما ستغدو أجزاء من المنطقة غير قابلة للسكن (معهد الموارد العالمية، 2023). وتُعزى هذه الأوضاع الكارثية إلى تضافر عوامل عدّة، من بينها الجفاف الطبيعي وتغيّر المناخ، إلى جانب النمو السكاني وسوء إدارة موارد المياه المتاحة. ويأتي هذا التحوّل البيئي في سياق إقليمي يعتمد فيه نحو 60 في المئة من الإمدادات المائية على أنهار عابرة للحدود (مثل نهر الأردن ونهرَيْ الفرات ودجلة)، وهي أنهار تجري عبر دول لها تاريخ طويل من النزاعات الداخلية والإقليمية أو حالات العداء المتبادل. وفي إطار هذه الأحواض المائية العابرة للحدود، تميل الدول المهيمنة إلى السيطرة على استخدام الموارد المائية وتطويرها، في حين تعاني الدول الأضعف، والواقعة غالبًا عند جهة المصبّ، من نقص حاد في الموارد المائية (زيتون ووارنر، 2006).

ونظرًا إلى شحّ المياه في المنطقة وارتباط هذا المورد ارتباطًا وثيقًا بالأمن البشري والأمن القومي واستقرار الأنظمة الحاكمة، باتت المياه والبنية التحتية الهيدرولوجية تُستخدم على نحو متزايد كسلاح من قِبل الدول والتنظيمات شبه العسكرية والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة لإلحاق خسائر اجتماعية واقتصادية وسياسية بالخصوم (اليونيسف، 2021أ). ويمكن أن تعمد هذه الجهات إلى استخدام المياه كسلاح خلال الحروب الأهلية أو الإقليمية، أو في سياقات الاحتلال، أو فترات التوتّر، بل وحتى في أوقات السلم، بهدف تقويض الخصوم. وتُنفَّذ هذه العملية من خلال قصف البنية التحتية المائية المحلية أو السيطرة عليها أو التلاعب بها (مثل محطات معالجة المياه، والقنوات، والأنابيب، ومرافق الصرف الصحي، والسدود)، فضلاً عن التلاعب بتدفّقات المياه في الأنهار العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، يواجه السكان المدنيون في المنطقة تداعيات جسيمة، إذ يعرّضهم استخدام المياه كسلاح إلى انعدام الأمن المائي والغذائي والطاقوي والاقتصادي. كما أنّ الاستهداف العسكري للبنية التحتية المائية يقوّض قدرة المدنيّين على الوصول إلى مياه آمنة وخدمات صرف صحي ملائمة، من حيث الكمية والنوعية على السواء، ما يؤثّر مباشرة في صحتهم ورفاههم وسُبُل عيشهم. ويُظهر تحليل النزاعات حول العالم تزايدًا ملحوظًا في استخدام المياه كسلاح (اليونيسف، 2021أ).

وعلى الرغم من وجود أنظمة دولية، على شكل معاهدات واتفاقيات وقواعد قانونية عرفية، تحظّر استخدام المياه كسلاح وتكفل الحق الإنساني في الحصول على المياه، ولا سيما للمدنيّين في مناطق النزاع أو الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، فإنّ الجهات الفاعلة من دول وغير دول كثيرًا ما تتقاعس عن الامتثال لهذه القواعد. فعلى سبيل المثال، تحظّر اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي جميعها استخدام المياه كسلاح. وكما سيبيّن هذا الفصل، بالرغم من مأسَسة هذا الحق في القانون الدولي وتطوير معيار دولي يناهض استخدام المياه كسلاح، تواصل حكومات إقليمية ودولية عدّة في الشرق الأوسط، إلى جانب تنظيمات شبه عسكرية وجهات فاعلة من غير الدول، استخدام المياه كسلاح ضد دول وأقاليم أضعف وضد السكان المدنيّين، بلا مساءلة أو عقوبات جدّية من المجتمع الدولي والدول المهيمنة عالميًا. ومن خلال تناول مثالَيْن من الشرق الأوسط، يسعى هذا الفصل إلى توثيق هذا التجاهل للقانون الدولي والقانون العرفي، فضلاً عن انتهاك المعايير والمحظورات السائدة، وذلك من خلال استخدام المياه كسلاح لإلحاق أضرار اجتماعية واقتصادية وسياسية بالخصوم وبالمدنيّين على حدّ سواء. ويختتم الفصل بتقديم توصيات سياساتية موجّهة إلى المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإنسانية، وصانعي السياسات، ووكالات المساعدات،

والجهات المانحة، بشأن سُبُل مواجهة استخدام المياه كسلاح، بما يتيح للمدنيّين تأمين الوصول إلى مياه شرب آمنة وكافية.

ولكن قبل عرض هذه الحجّة، يقدّم القسم التالي لمحة عامة عن الإطار القائم في القانون الدولي الذي يحظر استخدام المياه كسلاح ويكرّس الحق الإنساني في الحصول على مياه آمنة وخدمات صرف صحي ملائمة. ويتبع ذلك تحليل معمّق لممارسات إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم دراسة لممارسات جهات دولية وغير دولية متعدّدة في سوريا. ويُختَتم الفصل بتوصيات سياساتية تهدف إلى ضمان الأمن المائي للمدنيّين في ظلّ الاحتلال وأثناء النزاعات وفي أوقات السلم، أملاً في الحدّ من ظاهرة استخدام المياه كسلاح.

02

القانون الدولي واستخدام المياه كسلاح

على مدى أكثر من سبعين عامًا، طوّر القانون الدولي أطرًا قانونية ومعاييرَ في محاولة لمنع استخدام المياه كسلاح (غريتش-مادين، 2021)، ويُقصد بذلك الاستخدام المتعمّد لموارد المياه والبنية التحتية المائية لإلحاق خسائر بالخصوم أو بالمدنيّين في أوقات السلم أو الحرب. ومع مرور الوقت، ومن خلال المعاهدات والتعديلات والاتفاقيات والقانون العرفي، مُنِعَت الدول من استخدام موارد المياه والبنية التحتية المائية الضرورية لبقاء المدنيّين كأداة عسكرية هجومية أو دفاعية لمعاقبة دول معادية أو جهات فاعلة من غير الدول أو السكان المدنيّين.

وشكّلت سبعينيات القرن الماضي مرحلةً مفصلية في مأسَسة القانون الدولي الذي يحظر استخدام المياه والبيئة كسلاح. فقد جرى تقنين اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التغيير في البيئة في إطار القانون الدولي للبيئة للعام 1976. وتحظر هذه الاتفاقية على الجيوش إحداث فيضانات أو حالات جفاف من خلال التلاعب بتدفّقات المياه، فضلاً عن تدمير الأنظمة المائية، كما تحظر إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للمياه. وفي العام 1977، أُضيف بروتوكولان إضافيان إلى اتفاقيات جنيف، أسّسا لمعايير المعاملة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة. وبموجب البروتوكولَيْن الأول والثاني، حُظر على الدول تدمير مرافق المياه أو تحويلها أو تلويثها في كلٍّ من النزاعات الداخلية والدولية. وكان الهدف من ذلك الحيلولة دون ترك المدنيّين بلا غذاء أو مياه كافية، ما قد يعرّضهم للمجاعة ويدفعهم إلى النزوح بحثًا عن البقاء (البروتوكول الإضافي الأول، المادة 54، الفقرة 3). كما تُلزم الاتفاقياتُ سلطاتِ الاحتلال بضمان وصول المدنيّين إلى مياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي ملائمة.

كذلك، يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي مهاجمة مرافق مياه الشرب أو تدميرها، ويكفل وصول المدنيّين إلى المياه، ويُلزم أطراف النزاع بحماية البنى التحتية (مثل السدود) التي قد يؤدّي تدميرها إلى إلحاق أذى جسيم بالمدنيّين. ويعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحق الإنساني في الحصول على إمدادات آمنة من المياه في أوقات السلم والحرب على حدّ سواء. كما يدين قراران صادران عن الأمم المتحدة الهجمات على الأنظمة المائية ويقرّان بأنّ الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي يُعدّ حقًا من حقوق الإنسان (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2573، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة). وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج أنّ القانون الدولي النافذ يحظر استخدام المياه والبيئة كسلاح ضد المدنيّين في أوقات السلم والاحتلال والحرب. غير أنّ هذا القانون قلّما يُطبَّق في النزاعات المعاصرة، كما أنّ الجهات التي تنتهكه لا تُلزَم بالامتثال له. فعلى سبيل المثال، يُحظَر على الدول قصف مرافق المياه أو إزالتها أو تعطيلها أو تدميرها، بما في ذلك محطات معالجة المياه، والقنوات، والأنابيب، ومرافق الصرف الصحي، والسدود. كما يُحظَر عليها حرمان المدنيّين عمدًا من الوصول إلى مياه آمنة وخدمات صرف صحي بكمية ونوعية كافيتَيْن. ومع أنّ القانون الدولي يحرّم هذه الأفعال، فإن الأقسام التالية تُظهر أن دولاً كثيرة لا تلتزم بها، في ظلّ غياب شبه تام للمساءلة أو العقاب.

03

استخدام المياه كسلاح في الشرق الأوسط

على الرغم من وجود هذه الأطر القانونية والاتفاقيات والمعايير، عمدَت دولٌ إقليمية وتنظيماتٌ شبه عسكرية وجهاتٌ فاعلة من غير الدول، فضلاً عن جيوش دولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، إلى استخدام المياه والبيئة كسلاح في محاولة لمعاقبة الخصوم (تيغنينو، 2016؛ ساورز، واينثال، وظواهري، 2017؛ اليونيسف، 2023أ). وقد جرى ذلك في ظلّ إخفاق واضح في الامتثال للأنظمة والمعايير القانونية الدولية، ومن دون أي مساءلة أو ملاحقة قضائية أو إدانة من قِبل الدول الأكثر نفوذًا في العالم.

نتيجةً لهذه الممارسات، حُرم المدنيون من الوصول إلى مياه آمنة وخدمات صرف صحي بكمية ونوعية كافيتَين خلال فترات الحرب والاحتلال، ما أدّى إلى تفاقم انعدام الأمن المائي والغذائي. ومع لجوء المدنيّين إلى وسائل غير آمنة لتلبية احتياجاتهم المائية، مثل استخدام أيّ مصدر متاح للمياه أو تقليص استهلاك مياه الشرب لإطالة أمد الإمدادات المحدودة، غالبًا تنتشر بينهم الأمراض المنقولة عبر المياه، بما في ذلك الكوليرا والإسهال، بل وحتى التهديد بعودة شلل الأطفال. وإذا كانت دولة ما تعتمد على موارد مائية عابرة للحدود لتأمين الطاقة الكهرومائية أو إمدادات المياه المنزلية، فإن وصول المدنيّين إلى الكهرباء والمياه قد يتعرّض للخطر نتيجة تلاعب دولة المنبع بكميات المياه المتدفّقة في الحوض، الأمر الذي يُفضي إلى انعدام الأمن المائي والطاقوي. كما تترتّب على ذلك تداعيات تهدّد صحة المدنيّين ورفاههم وأمنهم البشري والاقتصادي، ومن المرجّح أن تمتد آثارها إلى أجيال متعاقبة في مختلف أنحاء المنطقة.

يؤثّر استخدام المياه كسلاح في الفئات الأكثر هشاشة على نحوٍ غير متناسب، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والرضّع وكبار السن، إضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى. ويشكّل ذلك تهديدًا لرأس المال البشري للدول ولآفاقها الاقتصادية المستقبلية، إذ ينشأ الأطفال في ظروف من سوء التغذية والتقزّم. كما يمكن لهذه الممارسات أن تعقّد عمل المنظمات الإنسانية وتؤخّره وتعيقه، وتصعّب مساعيها الرامية إلى تأمين المياه والغذاء وخدمات الصرف الصحي في مناطق النزاع. وفيما تحاول بعض دول المنطقة، مثل سوريا، الدخول في مرحلة إعادة الإعمار بعد النزاع، يُتوقَّع أن تؤدّي الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية المائية إلى زيادة كلفة إعادة البناء وتحقيق الاستقرار.

استخدام المياه كسلاح في قطاع غزة والضفة الغربية

لطالما لجت السلطات الإسرائيلية، وجهات فاعلة إسرائيلية غير تابعة للدولة، إلى استخدام المياه كسلاح ضد الفلسطينيّين في قطاع غزة والضفة الغربية، ولا سيما خلال فترات النزاع، ما أسفر عن أضرار جسيمة (واينثال وساورز، 2019). وتتعارض هذه الممارسة مع أحكام القانون الدولي ومعاييره، التي تُلزم سلطات الاحتلال بضمان وصول المدنيّين إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحظر استهداف البنية التحتية المائية خلال النزاعات والاحتلال، كما تحظر حجب المياه عن السكان المدنيّين.

▪ استخدام المياه كسلاح في قطاع غزة

يُعدّ قطاع غزة، الذي يقطنه أكثر من مليونَيْ نسمة ويمتدّ على طول نحو 25 ميلاً، إحدى أكثر المناطق كثافة

سكانية في العالم. فمنذ العام 1967 وحتى العام 2005، خضع قطاع غـزة لاحتلال عسكري إسرائيلي مباشر، وأُقيمت فيه 21 مستوطنة يهودية. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، بـدأت السلطة الفلسطينية بإدارة أجزاء من قطاع غزة، في حين احتفظت الحكومة الإسرائيلية بسيطرة كاملة على الحدود والبحر والمجال الجوي. وفي العام 2005، نفّذت إسرائيل انسحابًا أحادي الجانب من القطاع، شمل تفكيك المستوطنات وسحب قواتها العسكرية، لكنها أبقت سيطرتها على حدود غزة وبحرها ومجالها الجوي. وبحلول العام 2007، كانت حركة حماس قد رسّخت سيطرتها على كامل القطاع عقب فوزها في الانتخابات وانتصارها في المواجهات التي خاضتها مع حركة فتح. وردًا على ذلك، فرضت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حصارًا على غـزة، أدّى إلى عزل القطاع وحركة حماس عن العالم الخارجي.

منذ العام 2008 وحتى اليوم، خاضت إسرائيل وحماس جـولات متعدّدة من النزاع، استمرّت خلالها إسرائيل ومصر في التحكم بحدود قطاع غزة. وعلى الرغم من فترات محدودة جـرى فيها تخفيف الحصار، ما وسّع هامش حركة الأشخاص والبضائع، بقي الحصار مفروضًا بصورة صارمة. وخـلال هذه النزاعات، لجأت إسرائيل إلى استخدام المياه كسلاح، وفي بعض الأحيان منعت استيراد المواد اللازمة لصيانة الخدمات الأساسية أو إصلاحها أو تطويرها، ما فاقم الأثر على البنية التحتية المائية الهشّة أساسًا في غـزة، وعلى أزمتها المائية القائمة نتيجة محدودية الموارد (واينثال وساورز، 2019؛ البنك الدولي، 2018).

يأتي نحو 90 في المئة من إمدادات المياه في قطاع غزة من حوض ساحلي مالح يعاني من تسرّب مياه البحر، والاستنزاف المفرط، والتلوّث الناتج عن تسرّب مياه الصرف الصحي. ولا تقتصر معاناة سكان غزة على نقص كميات المياه فحسب، بل تشمل أيضًا رداءة نوعية المياه، إذ تتجاوز تركيزات الكلوريد ومستويات النترات المعايير التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (البنك الدولي، 2018). وتتطلّب مياه الحوض الساحلي معالجة لتصبح صالحة للشرب. أمّا الإمدادات المتبقية من المياه، فتأتي من محطات تحلية صغيرة النطاق، ومن المياه التي تُشترى من إسرائيل عبر ثلاثة خطوط أنابيب توزّد جـزءًا مهمًا من مياه الشرب في القطاع. ويـؤدّي شحّ المياه القائم أساسًا، إلى جانب هشاشة البنية التحتية، إلى تضخيم آثار استخدام المياه كسلاح. فحتى قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من المياه المتاحة للاستخدام المنزلي في غزة نحو 89 لترًا، وهو مستوى أدنى من الحدّ الأدنى البالغ 100 لتر للفرد في اليوم الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (البنك الدولي، 2018).

وفي دراسة تتبّعت استخدام المياه كسلاح من خلال استهداف البنية التحتية المدنية عبر دورات متعدّدة من النزاع بين إسرائيل وحماس (من العام 2006 إلى العام 2017)، حدّد واينثال وساورز (2019) 129 حادثة استُهدفت فيها البنية التحتية المائية في غزة، و147 حادثة استُهدف فيها القطاع الزراعي. وفي ظلّ الآثار التراكمية لسنوات من الاحتلال والحصار والنزاع، تضرّرت قدرة غزة على تطوير بنيتها التحتية المائية والكهربائية أو إصلاحها أو صيانتها بشكل بالغ، ما جعل القطاع عرضة لاستخدام المياه كسلاح بشكل متزايد (مكتب الأمـم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025أ).

ومنذ هجوم حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ردّت إسرائيل بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق اتّسمت بقدر من التدمير يفوق ما شهدته النزاعات السابقة. وفي المراحل الأولى من هذا النزاع، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى استخدام وإمـدادات الطاقة اللازمة لتشغيل البنية التحتية المائية كسلاح، الأمر الذي أثّر بشكل مباشر في الأمن المائي والغذائي للسكان المدنيّين وفي صحّتهم (زفايننبورغ وهول، 2023). وقد تسبّبت إسرائيل بدمار ومعاناة واسعَيْن من خلال القصف المباشر للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي؛ وقطع تدفّق المياه عبر خطوط الأنابيب الخاضعة لسيطرتها، والتي توفّر مياه الشرب للقطاع؛ ومنع استيراد القطع اللازمة لإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي؛ وتقييد استيراد الوقود؛ وحرمان فرق الصيانة من الوصول إلى مواقع البنية التحتية المائية؛ وقطع إمـدادات الطاقة التي تُعدّ ضرورية لتشغيل منشآت المياه.

في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقدمت إسرائيل على قطع خطوط الأنابيب الثلاثة التي تنقل المياه من شركة «ميكوروت»، وهي الشركة الوطنية الإسرائيلية للمياه، إلى قطاع غزة، علمًا أنّ هذه الأنابيب كانت تلبّي نحو 13 في المئة من احتياجات القطاع المائية (مركز ابن خلدون، 2024). وبعد مرور 17 يومًا، أعادت إسرائيل فتح خطّين من هذه الخطوط، ولكن بقدرة مخفّضة (زفايننبورغ وهول، 2023). وبحلول نيسان/أبريل 2025، لم يبقَ سوى خط واحد يعمل جزئيًا، في حين تعرّضت الخطوط الأخرى لأضرار جسيمة (المغربي وعيسى، 2025). ووفقًا لمكتب

الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تضرّرت البنية التحتية المائية في غزة، خلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى أيار/مايو 2025، نتيجة الحرب، وتشمل هذه الأضرار «115 كيلومترًا من خطوط أنابيب المياه، و63 بئرًا، وأربعة خزانات رئيسية، ومحطة التحلية في شمال غرب القطاع» (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التحديث رقم 290، 21 أيار/مايو 2025). وفي نيسان/أبريل 2025، دمّرت القوات الإسرائيلية منشآت إمدادات المياه والصرف الصحي في خان يونس وشمال غزة ومدينة غزة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الوضع الإنساني رقم 284، قطاع غزة، 2025).

يعتمد قطاع غزة على استيراد الكهرباء والوقود لتشغيل بنيته التحتية المائية، بما في ذلك ضخّ المياه ومعالجتها وتوزيعها على المنازل والمستشفيات والمنشآت التجارية، إضافة إلى تشغيل الآبار ومحطات التحلية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، علّقت إسرائيل إمدادات الكهرباء المباشرة إلى غزة، التي كانت توفّر أكثر من نصف احتياجات القطاع من الكهرباء (الإسكوا، 2023). وتبع ذلك فرض حصار إسرائيلي على واردات الوقود، جرى تخفيفه بشكل متقطّع من خلال السماح بدخول كميات محدودة من الوقود إلى القطاع (الإسكوا، 2023). وأدّى انقطاع الكهرباء ونقص الوقود إلى توقّف محطة توليد الكهرباء الرئيسية في غزة عن العمل في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي ظلّ غياب كميات كافية من الوقود والكهرباء، واجهت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في غزة صعوبات بالغة في الاستمرار في العمل (فان دن بيرغ، 2024؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024).

كذلك، أدّى نقص الوقود وقصف البنية التحتية إلى توقّف محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس في غزة، إلى جانب 65 محطة ضخّ للمجاري، عن العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأسفر ذلك عن تلوّث المياه الجوفية بمياه المجاري والصرف الصحي، وتدفّقه إلى البحر الأبيض المتوسط أو في شوارع القطاع (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ج). وبسبب الحصار، دأبت إسرائيل عمومًا على رفض السماح بدخول المواد والمستلزمات اللازمة لإصلاح البنية التحتية المائية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025د). وبعد وقفٍ قصير لإطلاق النار سُمح خلاله بدخول أنابيب مطلوبة لإصلاح شبكة المياه في غزة، فرضت إسرائيل حصارًا كاملاً في 2 آذار/مارس 2025، حظر دخول المياه والكلور اللازم لمعالجة المياه، وكذلك المعدّات الضرورية لإصلاح أو تشغيل منشآت المياه والصرف الصحي (يي وشبير، 2025؛ على حافة المحو، 2025).

وبحلول 30 أيار/مايو 2025، كان نحو 90 في المئة من سكان قطاع غزة قد تعرّضوا للنزوح المتكرّر، من دون الحصول على مياه نظيفة أو خدمات صرف صحي آمنة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ب). ونظرًا إلى تصاعد السيطرة العسكرية الإسرائيلية على القطاع خلال هذا النزاع، حيث بلغت 81 في المئة من أراضيه بحلول حزيران/يونيو 2025، أصبحت أكثر من 70 في المئة من البنية التحتية المائية في غزة (بما في ذلك محطات التحلية، وخزانات المياه، والآبار، ومحطات ضخّ مياه الصرف الصحي) واقعة ضمن مناطق عسكرية إسرائيلية أو ضمن مناطق خاضعة لأوامر إخلاء (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025هـ). ومن خلال سيطرتها على البنية التحتية المائية في غزة، فرضت إسرائيل عمليًا قيودًا على وصول المدنيّين والفنيّين الذين يحتاجون إلى إصلاح هذه المنشآت أو صيانتها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025هـ).

بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، ومع انخفاض إمدادات المياه بنسبة 95 في المئة، بدأ سكان غزة بالاعتماد على نحو 3 لترات فقط من المياه يوميًا، جرى الحصول على جزء كبير منها من مصادر غير موثوقة. وتُعدّ هذه الكمية أدنى بكثير من حدّ الطوارئ الدولي البالغ 15 لترًا يوميًا للفرد، وكذلك من الحدّ الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والمقدّر بـ100 لتر يوميًا للفرد (الإسكوا، 2023؛ زفاينبورغ وهول، 2023). ومن الكميات المحدودة من المياه التي استمر إنتاجها داخل القطاع في العام 2025، فُقد ما بين 50 و60 في المئة داخل الشبكة نتيجة التسربات الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025و). وكشف تقييم سريع لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) أجرته الأمم المتحدة في تموز/يوليو 2024 أنّ 62 في المئة من الأسر لم تكن لديها إمكانية الوصول إلى 6 لترات من مياه الشرب للفرد يوميًا، في حين لم تحظَ 45 في المئة من الأسر بإمكانية الوصول إلى 9 لترات من المياه للاستخدام المنزلي للفرد (الفاو، 2025). وفي نيسان/أبريل 2025، أظهر مسح آخر للأمم المتحدة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أنّ 90 في المئة من الأسر كانت تعاني من انعدام الأمن المائي وتستخدم مصادر مياه غير آمنة

(على حافة المحو، 2025).

ونتيجةً للحصار الذي قيّد الوصول إلى الوقود واستمرار القصف، اقتصر مصدر المياه الوحيد المتاح في شمال قطاع غـزة في العام 2025 على آبـار صغيرة مملوكة للقطاع الخاص وتعمل بالطاقة الشمسية (الفاو، 2025). وغالبًا ما كانت هذه الآبار توفّر مياه مالحة تُستخدم من دون أي معالجة. أمّا الفلسطينيون في مختلف أنحاء قطاع غزة، فلم تكن وكالات الإغاثة تزوّدهم إلا بمياه مالحة بحلول آذار/مارس 2025، وهي معروفة بتأثيراتها السلبية الطويلة الأمد على صحّة الإنسان (يي وشبير، 2025).

وبحلول نهاية تشرين الأول/أكـتوبـر 2023، بدأت المنظمات الإنسانية ترصد ارتفاعًا في حالات الإسهال المزمن، والكوليرا، والزحار، والجفاف (الإسكوا، 2023؛ زفاينبورغ وهول، 2023؛ رويترز، 2024). كما سُجّل ازدياد في الأمراض المنقولة عبر المياه، مثل الإسهال المائي الحاد، والأمـراض الجلدية، والتهاب الكبد الوبائي «أ»، وأمراض الجهاز الهضمي (المرجع نفسه). وخلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى نيسان/أبريل 2024، سجّلت منظمة الصحة العالمية ما يقارب 345 ألف حالة إسهال (رويترز، 2024). وفي مطلع العام 2025، أُبلِغ عن نحو 46 ألف حالة إسهال أسبوعيًا، كان الأطفال يشكّلون الغالبية العظمى من المصابين بها (أوكسفام، 2025). وفي نيسان/أبريل 2025، كان 25 في المئة من المرضى الذين التمسوا المساعدة الطبية يعانون من الإسهال المائي الحاد (على حافة المحو، 2025)، فيما جرى تسجيل 40 ألف حالة من التهاب الكبد الوبائي «أ» في ملاجئ الأونـروا بحلول آب/أغسطس 2024 (الأمم المتحدة، 2024). وفي آب/أغسطس 2024، ثم في مطلع العام 2025، أُبلِغ عن أولى الحالات المؤكدة لشلل الأطفال في قطاع غزة، كما جرى رصد الفيروس في مياه الصرف الصحي (منظمة الصحة العالمية، 2024؛ منظمة الصحة العالمية، 2025).

وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، كان أكثر من 90 في المئة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما واجه نحو نصف مليون شخص خطر المجاعة (الفاو، 2025؛ على حافة المحو، 2025). وفي آذار/مارس 2025، شُخِّصَ 3,700 طفل بسوء التغذية الحاد، وهي حالة ترتبط ارتباطًا وثيقًا برداءة نوعية المياه ونقص كمياتها (سولومون، بيليد، وأيوب، 2025).

دخل وقفٌ لإطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس حيّز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال وقف إطلاق النار هشًّا، إذ تستمرّ عمليات القصف المتقطّعة وأعمال العنف في التسبّب بسقوط قتلى ودمار واسع (تقرير مجلس الأمن، 2025). ولم يطرأ تغيير جوهري على الوضع الإنساني في غزة، بالرغم من تسجيل تحسينات محدودة نتيجة نقل مياه معبّأة بالشاحنات وإجـراء بعض الإصلاحات على البنية التحتية المائية (تقرير مجلس الأمـن، 2025). وكشف مسح سريع للأسر في مختلف أنحاء قطاع غزة، أُجري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025، أنّ نصف الأسـر تقريبًا كانت تحصل على أقـل من 6 لترات من مياه الشرب للفرد يوميًا (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2025). وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، لم يكن سوى نحو 53 في المئة من سكان غزة يحصلون على خدمات صرف صحي أساسية، وهي حالة لا تزال تسهم في انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2025). ولا تزال جهود إعادة تأهيل وإعادة إعمار شبكات المياه والصرف الصحي في غزة محدودة، في ظلّ استمرار إسرائيل في تقييد دخول القطع والمعدّات من خلال تصنيفها كـ»مواد مزدوجة الاستخدام» (تقرير مجلس الأمن، 2025). وعلى الرغم من تحسّن نسبي في أزمة الأمن الغذائي في غزة، ظلّت الغالبية الساحقة من السكان (77 في المئة) تواجه انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2025 (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2025).

▪ استخدام المياه كسلاح في الضفة الغربية

منذ العام 1967 وحتى العام 1993، احتلّت إسرائيل كامل الضفة الغربية وأقامت عددًا من المستوطنات فيها. وبصفتها سلطة احـتـلال، مـارسـت إسرائيل سيطرة شاملة على مختلف نواحي الحياة الفلسطينية، بما في ذلك الشؤون المدنية والأمنية. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، قُسِّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق («أ»، و»ب»، و»ج»)، ومُنحت السلطة الفلسطينية صلاحيات السيطرة المدنية والأمنية في المنطقة «أ». أمّا المنطقة «ج»، التي تشكّل الجزء الأكبر من الضفة الغربية، فقد وُضعت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، في حين تتمتّع المنطقة «ب» بسيطرة مدنية فلسطينية إلى جانب سيطرة أمنية

مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من هذا التقسيم في الصلاحيات، تحتفظ الحكومة الإسرائيلية بالقول الفصل في ما يتعلّق بإنشاء وصيانة وإصلاح البنية التحتية الهيدرولوجية في المناطق الثلاث كافة، كما تسيطر على جميع الموارد المائية المشتركة، بما في ذلك نهر الأردن ونظام الأحواض الجوفية في الضفة الغربية (البنك الدولي، 2018). وتسيطر إسرائيل على كامل إمدادات المياه في المنطقة «ج». وبالرغم من أنّ السلطة الفلسطينية تدير توزيع المياه وإمداداتها في المنطقتَيْن «أ» و«ب»، فإنها تحتاج إلى الحصول على موافقة إسرائيلية لحفر الآبار أو إجراء إصلاحات على البنية التحتية، كما تواجه قيودًا في وصولها إلى الأحواض الجوفية (تروتييه، 2007؛ زيتون، 2008؛ سيلبي، 2013؛ واينثال وساورز، 2019).

تُستخدم المياه كسلاح من قِبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المقيمين في الضفة الغربية لإلحاق خسائر بالفلسطينيين. كما تُسهم الحكومة الإسرائيلية في استخدام المياه كسلاح بفعل سيطرتها على نحو 80 في المئة من إمدادات المياه في الضفة الغربية، وبسبب صلاحياتها الواسعة في ما يتعلّق بتطوير البنية التحتية المائية وصيانتها وإصلاحها (البنك الدولي، 2018؛ واينثال وساورز، 2019).

وخلال الفترة الممتدّة من العام 2006 إلى العام 2017، استهدف الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود بشكل مباشر البنية التحتية المائية الفلسطينية والقطاع الزراعي في الضفة الغربية (واينثال وساورز، 2019). وتُظهر غالبية الحالات التي وثّقها واينثال وساورز (2019) أن المستوطنين اليهود كانوا المسؤولين عن معظم حالات استخدام المياه كسلاح، فيما نُسبَت بقية الحالات إلى جنود إسرائيليّين استهدفوا الفلسطينيّين. وشملت هذه الحالات 140 حادثة موثّقة جرى فيها استهداف قطاع المياه، إضافة إلى 516 حادثة استُهدف فيها القطاع الزراعي في الضفة الغربية (واينثال وساورز، 2019).

ومنذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تدهورت الأوضاع المعيشية للفلسطينيّين في الضفة الغربية، وعاد استخدام المياه كسلاح ليشكّل أداة ضغط وإيذاء. ففي الفترة الممتدّة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قُوِّضَ وصول نحو 92 ألف شخص إلى المياه النظيفة، وتضرّرت خدمات إدارة مياه الصرف الصحي والتخلّص من النفايات الصلبة، نتيجة الأضرار التي لحقت بهذه المرافق على يد القوات الإسرائيلية. وشمل ذلك تدمير أكثر من 20 ألف متر من شبكات أنابيب المياه، إلى جانب شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024ب). وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقدم مستوطنون وجنود إسرائيليون على إلحاق أضرار بخزّانات المياه وأنابيبها في خربة سوسيا، وهي قرية تقع في الضفة الغربية (كريمر، 2023). وفي وادي القلط، شرقي القدس، حاولت القوات الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 فصل نظام المياه الرئيسي عن المجتمع المحلي (المجلس النرويجي للاجئين، 2024). وفي تموز/يوليو 2024، دمّر مستوطنون البنية التحتية المائية في كلٍّ من خلّة الضبع وأم الخير. وفي شباط/فبراير 2025، دمّر مستوطنون إسرائيليون أنابيب مياه في طولكرم وبيت لحم، ما أثّر في إمدادات المياه لـ12 مزارعًا فلسطينيًا و20 عائلة فلسطينية على التوالي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ز).

وخلال عملية عسكرية إسرائيلية في شمال الضفة الغربية، دُمّر أكثر من 21 كيلومترًا من شبكات أنابيب المياه، إلى جانب أكثر من 3 كيلومترات من شبكات الصرف الصحي في مدينة جنين. وفي طولكرم ونور شمس، أدّى تدمير أنظمة المياه إلى قطع إمدادات المياه الآمنة عن نحو 27 ألف شخص، في حين تأثّر 10 آلاف شخص في محافظة طوباس بالأضرار نفسها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ز). وأدّى تدمير البنية التحتية المائية إلى تلوّث المياه النظيفة بمياه الصرف الصحي الخام في محافظات جنين وطولكرم وطوباس (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ح). وللحدّ من انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى نقل المياه إلى العائلات بواسطة الشاحنات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ح). وفي العام 2024، شنّ مستوطنون، تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية، هجمات على البنية التحتية المائية، ما حال دون وصول المجتمعات الرعوية في تلال جنوب الخليل، والأغوار، والقدس الشرقية إلى المياه (مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2024).

من الواضح أنّ هذه الحوادث، إلى جانب سيطرة إسرائيل على قرارات إنشاء البنية التحتية الهيدرولوجية في الضفة الغربية، وحقيقة أنّ نحو 33 في المئة من المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون تأتي من شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (بتسيلم، 2023)، كلّها تظهر هشاشة وضع الفلسطينيين واعتمادهم الكبير على

إسرائيل لتأمين احتياجاتهم المائية. وغالبًا ما ترفض إسرائيل منح السلطة الفلسطينية تصاريح لبناء بنى تحتية مائية جديدة. وقد أدّت القيود الإسرائيلية المفروضة على تطوير وصيانة وإصلاح البنية التحتية المائية الفلسطينية أو إمدادات المياه في الضفة الغربية إلى تقليص كميات المياه المتاحة للفلسطينيّين وتدنّي نوعيتها. ففي الواقع، يبلغ متوسط استهلاك الفلسطينيّين للمياه المنزلية في الضفة الغربية نحو 62 لترًا للفرد يوميًا. أمّا في المجتمعات غير المرتبطة بشبكة المياه، فلا يتجاوز الاستهلاك 26 لترًا للفرد يوميًا، في حين تعتبر منظمة الصحة العالمية أنّ الحدّ الأدنى اللازم للاستهلاك المنزلي لضمان صحة ونظافة ملائمتَيْن هو 100 لتر للفرد يوميًا (البنك الدولي، 2018؛ بتسيلم، 2023). في المقابل، يبلغ متوسط استهلاك المستوطنين الإسرائيليّين في الضفة الغربية نحو 247 لترًا للفرد يوميًا (بتسيلم، 2023). وغالبًا ما يضطر الفلسطينيون إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة من صهاريج متنقّلة وبجودة غير مضمونة.

وقد أثّر استخدام إسرائيل للمياه كسلاح ضد الفلسطينيّين في الضفة الغربية في نوعية المياه المتاحة للمدنيّين وكميّتها، وقلّص المياه المُتاحة للمزارعين، ما انعكس سلبًا على سُبُل عيشهم، كما أعاق محاولات السلطة الفلسطينية تطوير مواردها المائية واستغلالها. ويخوض الفلسطينيون، حكومةً وشعبًا، صراعًا دائمًا لتأمين الوصول إلى كميات كافية من المياه، وغالبًا ما يدفعون أسعارًا أعلى بكثير مقابل المياه مقارنةً بالمستوطنين الإسرائيليّين في الضفة الغربية. كما يواجه المزارعون الفلسطينيون صعوبات مستمرة في الحصول على المياه اللازمة لريّ أراضيهم الزراعية، ويعانون من حرمان متواصل من المياه (على حافة المحو، 2025).

استخدام المياه كسلاح في سوريا

في ليلة 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، فرّ بشار الأسد من سوريا، ما وضع حدًّا لحرب أهلية استمرّت 13 عامًا، ولنظام حكم عائلة الأسد الذي دام أكثر من خمسين عامًا. وفيما تُقدِم البلاد على مرحلة إعادة إعمار ما بعد النزاع تحت قيادة أحمد الشرع، يشير كمّ كبير من الأدلة إلى أنّ الأفعال التي ارتكبتها جهات فاعلة محلية وإقليمية ودولية، تابعة للدول ومن غير الدول، أدّت إلى دمار واسع في البنية التحتية المدنية نتيجة استخدام المياه كسلاح من قِبل جميع الأطراف المنخرطة في النزاع. وقد أسفر استخدام المياه كسلاح خلال الحرب الأهلية السورية عن معاناة إنسانية هائلة، وحرمَ ملايين الأشخاص من الأمن المائي والغذائي والطاقوي. كما ترك آثارًا عميقة على رأس المال البشري الحالي والمستقبلي للبلاد، بسبب سوء التغذية والأمراض والاعتلالات الصحية التي تعيق نمو الأطفال والشباب.

هذا وشهدت الحرب الأهلية السورية تورّط عددٍ كبيرٍ من الدول والتنظيمات شبه العسكرية، من بينها روسيا وإيران وتركيا وحزب الله والولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى جيش النظام السوري، وقوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، وعدد من التنظيمات شبه العسكرية ذات التوجّه الإسلامي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2015). وطوال سنوات النزاع، استُهدفت محطات معالجة المياه، وأبراج المياه، ومحطات الضخّ، وشبكات الصرف الصحي من قِبل أطراف عدّة، ما أسهم في تدمير نحو 50 في المئة من أنظمة المياه والصرف الصحي المدنية في البلاد (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2021). وكان الدمار أشدّ وطأة في شمال شرق سوريا، حيث تضرّر أكثر من 80 في المئة من البنية التحتية المائية في هذه المنطقة بحلول آذار/مارس 2025 (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ط).

وأدّى تدمير شبكات الصرف الصحي خلال الحرب الأهلية إلى تصريف مباشر لنحو 70 في المئة من مياه الصرف الصحي والمياه العادمة في البيئة والأنظمة المائية (اليونيسف، 2023). كما جرى استهداف وتدمير البنية التحتية المائية الضرورية لاستدامة القطاع الزراعي، ولتلبية الاحتياجات المنزلية وضمان الأمن الغذائي للأفراد. ودُمّر ما بين 50 و95 في المئة من قنوات الريّ بحسب المناطق (الفاو، 2017).

بدأ استخدام المياه كسلاح في وقت مبكر من الحرب الأهلية السورية. فقد كشف تحقيق للأمم المتحدة أنه بين العامَيْن 2012 و2017، تمكّنت مجموعات معارضة مسلّحة من السيطرة على ينابيع وادي بردى، التي تُعدّ مصدرًا مائيًا أساسيًا لمدينة دمشق وضواحيها. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، قصفت القوات العسكرية السورية نبع عين الفيجة الواقع في وادي بردى، الذي يضمّ منشآت مائية كانت توفّر نحو 70 في المئة من إمدادات المياه لدمشق وضواحيها، ما أدّى إلى قطع

المياه عن نحو 5.5 ملايين شخص (غلادستون وبارنارد، 2017؛ الجزيرة، 2017؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2021). وفي تعليقها على قطع إمـدادات المياه عن مليونَيْ شخص في مدينة حلب لمدة شهر في العام 2015 من قِبل القوات الحكومية والجماعات المعارضة على حدّ سواء، قالت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سوريا، ماريان غاسر: «في سوريا، كثيرًا ما تتحوّل المياه إلى أداة في أيدي الأطراف المتنازعة. هي تُستخدَم كسلاح حرب، وأكثر من يعاني هم المدنيون» (الجزيرة، 2015). وبين العامَيْن 2016 و2017، قصفت قـوات الحكومة السورية وسلاح الجو الروسي منشآت مائية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في حلب، ما أدّى إلى تعطيل إمـدادات المياه لملايين الأشخاص العالقين في أتون القتال (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2021). ولمدّة خمسة أيـام في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفرت هجمات بطائرات مسيّرة تركية استهدفت البنية التحتية المدنية عن حرمان أكثر من مليون مدني في محافظة الحسكة من المياه والكهرباء (هيومن رايتس ووتش، 2023).

يأتي نحو 85 في المئة من إمدادات المياه المنزلية في سوريا من نهر الفرات، الذي ينبع من جنوب شرق تركيا، ويجري عبر الأراضي السورية ثم العراقية، قبل أن يصبّ في الخليج العربي. ومنذ ستينيات القرن الماضي، عمدت تركيا، التي تعاني من شحّ في مصادر الطاقة، إلى تشييد 18 سدًّا على نهر الفرات بهدف توليد الطاقة الكهرومائية، وتأمين المياه عبر شبكات الـريّ لنظام زراعـي واسع النطاق في المنطقة. وقد أدّت هذه المشاريع المقامة في دولة المنبع، إلى جانب آثار تغيّر المناخ، إلى تراجع نوعية المياه المتاحة في سوريا وكمّيتها. وعلى الرغم من أنّ تركيا وسوريا وقّعتا بروتوكولاً ينظّم تدفّق مياه الفرات التي تعبر حدودهما المشتركة (وهو بروتوكول العام 1987 المتعلّق بمسائل التعاون الاقتصادي) ويلزم تركيا بإطلاق 500 متر مكعّب في الثانية من المياه إلى سوريا، لم تفِ تركيا بهذا الالتزام التعاقدي منذ سنوات عدّة. لا بل إن تركيا قادرة على تلبية احتياجاتها المائية الخاصة في فترات الجفاف من خلال بنيتها التحتية الهيدرولوجية الواسعة المقامة على نهر الفرات داخل أراضيها، في حين ينخفض تدفّق المياه إلى سوريا بشكل كبير. ويُعدّ الجفاف الذي شهدته الفترة الممتدّة بين العامَيْن 2020 و2022، وكذلك في العام 2025، مثالاً واضحًا على ذلك، إذ تمكّنت تركيا من تلبية احتياجاتها المائية، بينما تراجع تدفّق المياه الداخلة إلى سوريا إلى نحو 200 متر مكعّب في الثانية (مكتب الأمـم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025ي). ولا يهدّد الانخفاض المتواصل في تدفّق مياه نهر الفرات تشغيل السدود المقامة على مجراه فحسب، بل يحرم أيضًا نحو 5.5 ملايين شخص في المحافظات الشمالية من المياه التي هم بأمسّ الحاجة إليها، كما يحرم البلاد من نحو 70 في المئة من استهلاكها مـن الـطـاقـة. ويسهم هـذا الـواقـع في فشل المحاصيل الزراعية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي (سوتيمانو وسمّان، 2022).

في العام 2019، اجتاحت تركيا شمال شرق سوريا وسيطرت على محطة مياه علوك، التي تُعدّ المصدر الرئيسي للمياه للسكان المدنيّين في تلك المنطقة. وتعتمد محطة علوك على الكهرباء القادمة من مناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، في حين تتحكّم تركيا بالوصول إلى محطة المياه نفسها. نتيجة لذلك، تتطلّب أعمال الصيانة اللازمة لضمان استمرار تشغيل المحطة إجراء مفاوضات دولية بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية. ووفقًا لمنظمات دولية، دأبت تركيا على منع الفنيّين من الوصول إلى محطة المياه لإجراء أعمال الإصـلاح (هيومن رايتس ووتـش، 2023). كما استهدفت تركيا خطوط الكهرباء التي تغذّي محطة علوك (المرجع نفسه)، ما أدّى إلى توقف المحطة عن العمل، أو عملها بقدرة أقـلّ من طاقتها التشغيلية القصوى، خلال فترات عدّة. وبين العامَيْن 2019 و2021، تعطّلت عمليات محطة مياه علوك 24 مرة، ما أثّر في وصول نحو مليون شخص إلى المياه (اليونيسف، 2021).

بسبب استخدام المياه كسلاح، يعاني المدنيون والمزارعون الأبرياء من فشل المحاصيل، والجوع، وسوء التغذية، والفقر، والأمراض المنقولة عبر المياه. بعبارة أخرى، أدّى تدمير البنية التحتية الهيدرولوجية واستنزاف مياه نهر الفرات عند دخوله الأراضي السورية إلى معاناة نحو نصف السكان من انعدام الأمن المائي. كما أسهم تراجع منسوب مياه الفرات، إلى جانب العقوبات التي تصعّب استيراد الكلور أو حتى القطع اللازمة لإصلاح السدود، في تدهور نوعية المياه المُتاحة للاستخدام البلدي والـزراعـي. وأدّى نقص الكهرباء وانحسار مياه الفرات إلى لجوء المسؤولين إلى استخدام الكهرباء المُتاحة لضخّ مياه نهريّة ملوّثة وتوزيعها على عدد محدود من المنازل المتّصلة بالشبكة، من دون أيّ معالجة. كما أسهمت محاولات المدنيّين تلبية احتياجاتهم المائية الفورية، من خلال شراء المياه من صهاريج خاصة، أو جمع المياه من الآبار الارتوازية، أو استخدام مياه الشبكة عند توفّرها، في تفشّي الأمراض المنقولة عبر المياه، بما في ذلك الإسهال المزمن والكوليرا. وقد أسفر تفشّي وباء الكوليرا في خريف العام 2022 عن أكثر من 84 ألف حالة مشتبه بها في مختلف أنحاء البلاد (اليونيسف، 2023). وتقدّر اليونيسف أن أكثر من نصف مليون طفل

(609,900 طفل) يعانون من التقزُّم نتيجة سوء التغذية المزمن، ويُعزى جزء من ذلك إلى الإسهال المزمن الناجم عن تلوّث المياه، وهو ما سيؤثّر سلبًا في قدرتهم على أن يكونوا أفرادًا منتجين في المجتمع عند بلوغهم سنّ الرشد (اليونيسف، 2023).

04

توصيات سياساتية

كما بيّنت الأقسام السابقة، جرى استخدام المياه والبنية التحتية الهيدرولوجية كسلاح في مختلف أنحاء الشرق الأوسط خلال فترات النزاع والاحتلال، بل وحتى في أوقات السلم. وأدّى ذلك إلى تداعيات شديدة القسوة على المدنيّين في المنطقة، في انتهاكٍ صارخ للقانون الدولي والقانون العرفي، فضلاً عن المعايير التي تحظر استخدام المياه كسلاح. وعلى الرغم من خرق الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والتنظيمات شبه العسكرية لأحكام القانون الدولي، لم تُبذل سوى محاولات محدودة لفرض عقوبات عليها أو مساءلتها. وفيما يلي مجموعة من التوصيات السياساتية التي توضح سُبُل التصدّي لهذه الإشكالية.

- **توثيق استخدام المياه كسلاح**

يتعيّن على المجتمع الدولي مواصلة توثيق ونشر الحالات والأمثلة المتعلّقة باستخدام المياه كسلاح وتداعياته. ويمكن أن يسهم هذا التوثيق في إنشاء قاعدة بيانات تُعنى برصد استخدام المياه كسلاح، من خلال استخدام صور الأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بُعد، إلى جانب إجراء مقابلات مع الفنيّين والمدنيّين على الأرض.

- **التوعية باستخدام المياه كسلاح**

إنشاء نظام يهدف إلى نشر الحالات الفردية والأمثلة المتعلّقة باستخدام المياه كسلاح، إلى جانب آثارها، من خلال نشر الصور والأوصاف التفصيلية للأحداث على وسائل التواصل الاجتماعي.

إن رفع مستوى الوعي لدى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية بشأن استخدام المياه كسلاح يمكن أن يسهم في منح هذه القضية قدرًا أكبر من الاهتمام.

كما أنّ تسليط الضوء على هذه القضية في وسائل الإعلام الدولية يساعد على زيادة الوعي لدى الرأي العام العالمي.

وتُعدّ مشاركة الأمثلة الفردية عن استخدام المياه كسلاح مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسيلة إضافية لتعزيز الوعي العالمي بهذه الظاهرة.

- **الضغط والمناصرة من أجل إنفاذ القانون الدولي القائم**

ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم تعزيز المعايير والمحظورات التي تجرّم استخدام المياه كسلاح.

ويمكن استخدام المعلومات والبيانات الموثّقة بشأن استخدام المياه كسلاح في جهود الضغط على المجتمع الدولي والحكومات لفرض عقوبات على هذه الممارسات.

كما يمكن أن تسهم حملات الضغط الموجّهة إلى الدول والمنظمات المتعدّدة الأطراف والشركات المتعددة الجنسيات في تعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي القائم.

تعديل القانون الدولي القائم

ما لم تواجه الدول التي تنتهك القانون الدولي عقوبات أو إجراءات عقابية، فلن يكون لديها حافز حقيقي للامتناع عن هذه الانتهاكات.

وعليه، ينبغي تعديل القانون الدولي بحيث يتضمّن آليات واضحة للإنفاذ وفرض العقوبات.

التفاوض مع الأطراف المتنازعة

يتعيّن على المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية التفاوض مع الأطراف المتنازعة من أجل إنشاء نظام إنذار مبكر يتيح التعرّف السريع إلى تدمير البنية التحتية للمياه والطاقة خلال النزاعات، والعمل على إصلاحها فورًا.

كما يجب ممارسة الضغوط على الدول التي تنتهك القانون الدولي من خلال استخدام المياه كسلاح، لحملها على منح المنظمات الإنسانية وصولاً آمنًا لتوفير مياه آمنة للمدنيّين بكمية ونوعية كافيتَيْن في المناطق المتأثّرة بالنزاعات.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى الدخول في مفاوضات مع الأطراف المتنازعة لحثّها على التوقّف عن استخدام المياه كسلاح.

إعادة إعمار البنية التحتية للمياه

عند إعادة إعمار البنية التحتية للمياه في المناطق المتأثّرة بالنزاعات، ينبغي على المانحين الدوليّين أن يدركوا مخاطر تحقيق مكاسب غير مستحقة واحتمالات الفساد.

وخلال مرحلة إعادة الإعمار، يتعيّن على الجهات المانحة الاستثمار في أحدث التقنيات والمعدّات، بما يضمن قدرة البنية التحتية على الصمود في وجه نزاعات محتملة في المستقبل.

المراجع

* الجزيرة، 2017. "الأمم المتحدة: الطائرات السورية استهدفت عمدًا إمدادات المياه لدمشق" (UN: Syria jets deliberately hit Damascus water supply). 14 آذار/مارس.
* الجزيرة، 2015. "الصليب الأحمر: المياه تُستخدم كسلاح حرب في سوريا" (Red Cross: Water being used as weapon of war in Syria). 2 أيلول/سبتمبر.
* المغربي، نضال، وعيسى، محمود. 2025. "سكان غزة يكافحون للعثور على المياه مع الشحّ المتزايد في المصادر النظيفة" (Gazans struggle to find water as clean sources become increasingly scarce). رويترز، 12 نيسان/أبريل. الرابط
* بتسيلم. 2023. العطش: سياسة إسرائيل في حرمان الفلسطينيّين من المياه في الضفة الغربية (Parched: Israel's policy of water deprivation in the West Bank).
* الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). 2023. تشرين الأول/أكتوبر 2023 في غزة: الشهر الأكثر دموية في حرب القرن الحادي والعشرين (October 2023 in Gaza: The deadliest month in a 21st century war). الإسكوا، 30 كانون الأول/ديسمبر. الرابط
* منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). 2025. نداء عاجل، الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرنامج الإنساني (Flash Appeal, Occupied Palestinian Territory, Humanitarian Programme Cycle). الرابط
* منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). 2017. احتساب الكلفة: الزراعة في سوريا بعد ست سنوات من الأزمة (Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis).
* مركز ابن خلدون. 2024. استخدام أزمة المياه كسلاح: تدمير إمدادات المياه في غزة (Weaponizing a Water Crisis: The Destruction of Water Supplies in Gaza).
* اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2021. سوريا: انخفاض مياه الشرب بنسبة تصل إلى 40٪ بعد عشر سنوات من الحرب (Syria: Up to 40% Less Drinking Water After 10 Years of War).
* اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2015. سوريا: المياه تُستخدم كسلاح حرب (Water used as weapon of war)، 9 شباط/فبراير. الرابط
* التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. 2025. قطاع غزة، 19 كانون الأول/ديسمبر. IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Oct2025_Apr2026_Special_Brief.pdf
* غلادستون، ريك، وبارنارد، آن. 2017. "سوريا تستعيد مصدر مياه قرب العاصمة" (Syria Reclaims Water Source Near Capital). نيويورك تايمز، 13 كانون الثاني/يناير.
* غريتش-مادين، ك. 2021. المياه والحرب: تطوّر المحرّمات المتعلقة بالمياه واستخدامها (Water and warfare: The evolution and operation of the water taboo). الأمن الدولي، 45(4)، ص 84–125.
* هيومن رايتس ووتش. 2023. شمال شرق سوريا: الضربات التركية تقطع المياه والكهرباء. 26 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط
* كريمر، تانيا. 2023. الضفة الغربية: تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين (West Bank: Israeli Violence surges against Palestinians). دويتشه فيله(DW) ، 13 تشرين الثاني/نوفمبر.
* المجلس النرويجي للاجئين. 2024. تصاعد هجمات المستوطنين يؤدي إلى نزوح قسري (Intensifying settler attacks lead to forced displacement).

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025أ. نداء عاجل، الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرنامج الإنساني (Flash Appeal, Occupied Palestinian Territory, Humanitarian Programme Cycle). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ب. الأرض الفلسطينية المحتلة (Occupied Palestinian Territory). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ج. تحديث الوضع الإنساني رقم 284، قطاع غزة (Humanitarian Situation Update #284, Gaza Strip). 30 نيسان/أبريل. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025د. تحديث الاستجابة الإنسانية في غزة 11–24 أيار/مايو (Gaza humanitarian response update 11-24 May). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025هـ. تحديث الوضع الإنساني رقم 292 (28 أيار/مايو Humanitarian Situation Update #292). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025و. تحديث الاستجابة الإنسانية في غزة 27 نيسان/أبريل–10 أيار/مايو (Gaza Humanitarian Response Update 27 April-10 May). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ز. تحديث الوضع الإنساني رقم 266، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #266, West Bank). 20 شباط/فبراير. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ح. تحديث الوضع الإنساني رقم 264، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #264, West Bank). 13 شباط/فبراير. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ط. الجمهورية العربية السورية: أولويات الاستجابة الإنسانية (Syrian Arab Republic, Humanitarian Response Priorities).

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ي. الجمهورية العربية السورية: تقرير الوضع الإنساني رقم 6 (Syrian Arab Republic: Humanitarian Situation Report No. 6)، أيار/مايو. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. نداء عاجل، الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرنامج الإنساني (Flash Appeal, Occupied Palestinian Territory, Humanitarian Programme Cycle). 11 كانون الأول/ديسمبر. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024ب. تحديث الوضع الإنساني رقم 228، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #228 West Bank). تشرين الأول/أكتوبر. الرابط

* أوكسفام. 2025. أزمة غزة: 46 ألف حالة أمراض معدية أسبوعيًا، معظمها بين الأطفال، مع تدمير شبكات المياه (Gaza crisis: 46,000 cases of infectious diseases, mostly children, reported weekly as water networks destroyed). 18 شباط/فبراير.

* رويترز. 2024. الأمم المتحدة: انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه في غزة بسبب الحرّ والمياه غير الآمنة (UN says waterborne illnesses spread in Gaza due to heat, unsafe water). 12 نيسان/أبريل.

* تقرير مجلس الأمن. 2025. الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية. التوقّعات الشهرية لشهر كانون الثاني/يناير 2026 (The Middle East, including the Palestinian Question. January 2026 Monthly Forecast)، 30 كانون الأول/ديسمبر. الرابط

* سيلبي، ج. 2013. تلبيس الهيمنة بلباس "التعاون": حالة العلاقات المائية الإسرائيلية-الفلسطينية (Dressing up Domination as 'Cooperation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations). مجلة Review of International Studies، 39(4)، ص 861–885.

* سولومون، فيليز؛ بيليد، أنات؛ وأيوب، عبير. 2025. الضغط على إسرائيل لرفع حظر المساعدات مع تراجع الغذاء والوقود والمياه النظيفة في غزة (Israel Pressured to Lift Aid Ban as Food, Fuel, Clean Water Dwindle in Gaza). صحيفة وول ستريت جورنال، 27 نيسان/أبريل.

* سوتيمانو، أ.، وسمّان، ن. 2022. سوريا تواجه أزمة مياه... ولن تزول قريبًا (Syria has a water crisis. And it's not going away). المجلس

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025أ. نداء عاجل، الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرنامج الإنساني (Flash Appeal, Occupied Palestinian Territory, Humanitarian Programme Cycle). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ب. الأرض الفلسطينية المحتلة (Occupied Palestinian Territory). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ج. تحديث الوضع الإنساني رقم 284، قطاع غزة (Humanitarian Situation Update #284, Gaza Strip). 30 نيسان/أبريل. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025د. تحديث الاستجابة الإنسانية في غزة 11–24 أيار/مايو (Gaza humanitarian response update 11-24 May). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025هـ. تحديث الوضع الإنساني رقم 292 (28 أيار/مايو Humanitarian Situation Update #292). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025و. تحديث الاستجابة الإنسانية في غزة 27 نيسان/أبريل–10 أيار/مايو (Gaza Humanitarian Response Update 27 April-10 May). الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ز. تحديث الوضع الإنساني رقم 266، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #266, West Bank). 20 شباط/فبراير. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ح. تحديث الوضع الإنساني رقم 264، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #264, West Bank). 13 شباط/فبراير. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ط. الجمهورية العربية السورية: أولويات الاستجابة الإنسانية (Syrian Arab Republic, Humanitarian Response Priorities).

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025ي. الجمهورية العربية السورية: تقرير الوضع الإنساني رقم 6 (Syrian Arab Republic: Humanitarian Situation Report No. 6)، أيار/مايو. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. نداء عاجل، الأرض الفلسطينية المحتلة، دورة البرنامج الإنساني (Flash Appeal, Occupied Palestinian Territory, Humanitarian Programme Cycle). 11 كانون الأول/ديسمبر. الرابط

* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024ب. تحديث الوضع الإنساني رقم 228، الضفة الغربية (Humanitarian Situation Update #228 West Bank). تشرين الأول/أكتوبر. الرابط

* أوكسفام. 2025. أزمة غزة: 46 ألف حالة أمراض معدية أسبوعيًا، معظمها بين الأطفال، مع تدمير شبكات المياه (Gaza crisis: 46,000 cases of infectious diseases, mostly children, reported weekly as water networks destroyed). 18 شباط/فبراير.

* رويترز. 2024. الأمم المتحدة: انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه في غزة بسبب الحرّ والمياه غير الآمنة (UN says waterborne illnesses spread in Gaza due to heat, unsafe water). 12 نيسان/أبريل.

* تقرير مجلس الأمن. 2025. الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية. التوقّعات الشهرية لشهر كانون الثاني/يناير 2026 (The Middle East, including the Palestinian Question. January 2026 Monthly Forecast)، 30 كانون الأول/ديسمبر. الرابط

* سيلبي، ج. 2013. تلبيس الهيمنة بلباس "التعاون": حالة العلاقات المائية الإسرائيلية-الفلسطينية (Dressing up Domination as 'Cooperation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations). مجلة Review of International Studies، 39(4)، ص 861–885.

* سولومون، فيليز؛ بيليد، أنات؛ وأيوب، عبير. 2025. الضغط على إسرائيل لرفع حظر المساعدات مع تراجع الغذاء والوقود والمياه النظيفة في غزة (Israel Pressured to Lift Aid Ban as Food, Fuel, Clean Water Dwindle in Gaza). صحيفة وول ستريت جورنال، 27 نيسان/أبريل.

* سوتيمانو، أ.، وسمّان، ن. 2022. سوريا تواجه أزمة مياه... ولن تزول قريبًا (Syria has a water crisis. And it's not going away). المجلس الأطلسي. الرابط

* ساورز، ج. ل.؛ واينثال، إ.؛ وظواهري، ن. 2017. استهداف البنى التحتية البيئية والقانون الدولي والمدنيّين في حروب الشرق الأوسط الجديدة (Targeting environmental infrastructures, international law, and civilians in the new Middle Eastern wars). مجلّة Security Dialogue، 48(5)، ص 410–430.

* تيغنينو، م. 2016. المياه أثناء النزاعات المسلحة وبعدها: أي حماية في القانون الدولي؟ (Water during and after armed conflicts: What protection in international law?) منشورات بريل في قانون المياه الدولي، 1(4)، ص 1–111.

* على حافة المحو (The Edge of Erasure) – لمحة عن الوصول الإنساني رقم 12، الأرض الفلسطينية المحتلة (Humanitarian Access Snapshot #12 Occupied Palestinian Territory)، 26 آذار/مارس – 28 أيار/مايو 2025. الرابط

* تروتييه، ج. 2007. جدار ومياه وقوّة: "سياج الفصل" الإسرائيلي ('A wall, water and power: The Israeli 'separation fence). مراجعة الدراسات الدولية، 33(1)، ص 105–127.

* اليونيسف. 2023. اليونيسف تحذّر من أزمة وشيكة في تغذية الأطفال في سوريا وسط 12 عامًا من النزاع والزلازل المدمّرة (UNICEF warns of looming child nutrition crisis in Syria amid 12 years of conflict and deadly earthquakes). الرابط

* اليونيسف. 2021أ. المياه تحت النار (Water Under Fire)، المجلد الثالث.

* اليونيسف. 2021ب. سوريا: ما يصل إلى مليون شخص معرّضون للخطر بسبب الانقطاعات الشديدة في محطة مياه علوك (Syria: Up to 1 million people at risk due to severe interruptions to Alouk water station). 15 تموز/يوليو. الرابط

* الأمم المتحدة. 2024. غزة: "زيادة مقلقة" في حالات التهاب الكبد الوبائي "أ" (Gaza: 'Frightening increase' in Hepatitis A cases)، 2 آب/أغسطس.

* مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024. مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة – رام الله. 6 تموز/يوليو.

* فان دن بيرغ، ستيفاني. 2024. هيومن رايتس ووتش: حرمان إسرائيل لغزة من المياه يُعدّ فعل إبادة جماعية (Human Rights Watch Says Israel's deprivation of water in Gaza is act of genocide). رويترز، 19 كانون الأول/ديسمبر.

* واينثال، إ.، وساورز، ج. 2019. استهداف البنية التحتية وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة (Targeting infrastructure and livelihoods in the West Bank and Gaza). مجلة International Affairs، 95(2)، ص 319–340.

* البنك الدولي. 2018. تأمين المياه من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة (Securing Water for Development in West Bank and Gaza). واشنطن العاصمة.

* منظمة الصحة العالمية. 2024. فترات التهدئة الإنسانية ضرورية لحملة تلقيح حرجة ضد شلل الأطفال في قطاع غزة (Humanitarian pauses vital for critical polio vaccination campaign in the Gaza Strip). 16 آب/أغسطس.

* منظمة الصحة العالمية. 2025. استمرار حملة التلقيح الجماعي ضد شلل الأطفال في قطاع غزة (Mass Polio vaccination campaign to continue in the Gaza Strip). 16 شباط/فبراير.

* يي، فيفيان، وشبير، بلال. 2025. طوابير الخبز ومياه شرب مالحة: حظر المساعدات الإسرائيلي يعيد غزة إلى الوراء (Bread Lines and Salty Drinking Water: Israeli Aid Block Sets Gaza Back Again). نيويورك تايمز، 15 آذار/مارس.

* زيتون، م. 2008. السلطة والمياه في الشرق الأوسط: السياسات الخفية للنزاع المائي الفلسطيني-الإسرائيلي (Power and Water in the Middle East: The Hidden Politics of the Palestinian-Israeli Water Conflict). دار نشر I.B. Tauris.

* زيتون، م.، ووارنر، ج. 2006. الهيمنة المائية: إطار تحليلي للنزاعات المائية العابرة للحدود (Hydro-hegemony–a framework for analysis of trans-boundary water conflicts). مجلة Water Policy، 8(5)، ص 435–460.

* زفاينبورغ، ويم، وهول، ناتاشا. 2023. غير صالحة للسكن؟ (Uninhabitable?). منظمة PAX for Peace. الرابط

تعمل **شبكة المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية** في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظّمة مجتمع مدني من خلفيّات مختلفة) و 25 عضو من منظّمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان